

# الاقتصاد

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على [www.alanba.com.kw/Business](http://www.alanba.com.kw/Business)

«هيئة الصناعة» رفعت له مجلس الأمة.. ويهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي صناعياً

## قانون الصناعة الجديد.. الأولوية لمشاريع تحقق الاكتفاء الذاتي

المشروع الصناعي لخارج دول مجلس التعاون حوافز تشجيعية وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية.

● الفصل الثامن تطوير وتشغيل المدن أو المناطق الصناعية المحددة، مادة 58: تعدد الهيئة البرامج وتضع الخطط لترويج وتنشيط عمليات إنشاء المدن أو المناطق الصناعية المحددة وتشغيلها وصيانتها بأعلى كفاءة متاحة من قبل القطاع الخاص وتوفير أفضل الخدمات وتسهيل الإجراءات لتحقيق ذلك الهدف. مادة 59: يجرى تطوير أو تشغيل المناطق المدنية أو القطاع الصناعي المحددة على القطاع الخاص وإذا تعذر ذلك وكانت استراتيجية تطوير المدن أو المناطق الصناعية المحددة تقتضي ضرورة التطوير فتتولى الهيئة تطوير هذه المدن أو المناطق الصناعية وإدارتها وتشغيلها وصيانتها ويمكنها التنسيق في ذلك مع الجهات الحكومية المختصة.

● المادة 70: تشمل رخص تطوير المدن أو المناطق الصناعية المحددة وتشغيلها ما يأتي: 1- استخدامات الأراضي ضمن المدينة أو المنطقة الصناعية المحددة. 2- التزام المطور أو المشغل بتوفير التجهيزات الأساسية والمرافق والخدمات الضرورية داخل المدينة أو المنطقة الصناعية وصيانتها بما يكفل تشغيلها بكفاءة.

3- التأكيد على التقيد بالمواصفات ومعايير الأداء الموضحة في الأنظمة. 4- التزام المطور أو المشغل بتوفير موظفي الهيئة من الدخول إلى المدينة أو المنطقة الصناعية ومرافقها لأغراض الرقابة والتأكد من التزامه بشروط الترخيص. المادة 71: يحدد المجلس الإيجار ومقابل التشغيل والصيانة في المدن أو المناطق الصناعية المحددة الذي يتقاضاه المطور أو المشغل من المتعاقدين بناء على نتائج المنافسة بين المطورين أو المشغلين.

● الفصل التاسع الرقابة والجزاءات على المشروعات الصناعية. للهيئة أن تسحب كل أو بعض المزايا والإعفاءات التي منحت للمشروع الصناعي وذلك في الحالات التالية: 1- إذا كان صاحب المشروع الصناعي قد حصل على هذه المزايا والإعفاءات والحوافز التشجيعية نتيجة تقديمه معلومات كاذبة أو مضللة أو باستعمال أساليب غير مشروعة.

ذلك السماح برهن حق الانتفاع والمنشآت القائمة على المشروع الصناعي وتضع الضوابط لذلك بالتنسيق مع بنك الكويت المركزي.

● الفصل السادس تشجيع وتنمية المشروعات الصناعية، مادة (43) تمنح الأولوية في الحصول على المزايا والإعفاءات للمشروعات الصناعية التالية: 1- المشروعات التي تنتج سلعاً للاستهلاك المحلي تحل محل السلع الأجنبية أو تنافسها. 2- المشروعات التي تنتج سلعاً للتصدير. 3- الصناعات التي تقوم على استغلال وتطوير الموارد الطبيعية المتوافرة في دول مجلس التعاون. 4- المشروعات التي تقام في مناطق تحددها الدولة لأغراض النهوض بها. 5- المشروعات ذات الأهمية الاقتصادية الخاصة أو التي تدرج باعتبارها كذلك في خطة الدولة.

6- الصناعات التي تساهم في تحقيق التكامل الصناعي الخليجي من خلال الاستثمار المشترك في المشروعات الصناعية. 7- المشروعات التي تعمل على حماية البيئة. 8- المشروعات التي تؤدي الى تطوير وتوطيد التقنية. 9- المشروعات الحاصلة على براءة اختراع.

● المادة (44): للهيئة اتخاذ الإجراءات المناسبة لمنح المشروع الصناعي كل أو بعض الإعفاءات التالية: 1- الإعفاء كلياً أو جزئياً من الرسوم الجركية على واردات المشروع وذلك وفقاً لضوابط إعفاء مدخلات الصناعة المتفق عليها في إطار مجلس التعاون. 2- جميع الضرائب بما فيها ضريبة الدخل وذلك وفقاً لإحكام القوانين ذات الصلة.

3- إعفاء صادرات المشروع الصناعي من ضرائب ورسوم التصدير. 4- أي إعفاءات أخرى يتفق عليها في إطار مجلس التعاون. مادة 46: يجوز بقرار من المجلس ان تساهم الهيئة في اعداد الدراسات والبحوث الفنية والاقتصادية التي يقوم بها صاحب المشروع الصناعي اذا كان المشروع يشكل أهمية للاقتصاد الوطني وذلك من دون اذني مسؤولية على الهيئة ويجوز للهيئة إنشاء المشروع الصناعي الذي يشكل أهمية للاقتصاد الوطني أو ان تساهم في إنشائه. مادة 47: يجوز منح صادرات

وتطويرها وتشغيلها وإدارتها وصيانتها بما يحقق سياسة توزيع التنمية الصناعية بشكل شامل ومتوازن.

8- اقتراح مواقع المناطق الصناعية والحرفية في إطار المخطط الهيكلي العام. 9- تخطيط وتجهيز البنية الأساسية للمناطق الصناعية والحرفية وما يلزم من خدمات صناعية ومرافق عامة وذلك بالتعاون مع الجهات المختصة. 10- اعداد وتصميم وتنفيذ مشاريع الخدمات الصناعية المكتملة للصناعة وتشغيلها وإدارتها مباشرة أو بالتعاون مع الجهات المختصة. 11- مراجعة واعتماد المخططات والتصاميم الخاصة بالمنشآت الصناعية والحرفية وكذلك المرافق التابعة لها. 12- تخصيص مواقع القسائم الصناعية والحرفية ومواقع الخدمات داخل المنطقة حسب النظم والمواضع المعتمدة في هذا الشأن.

● المادة 15: تتولى لجنة تيسير الاعمال لتدليل كل الموقوفات التي من شأنها أن تعوق النشاط الصناعي أو تطويره أو تنميته الصناعية وتسهل تلك اللجنة التي وضع آلية من خلالها يتم تفعيل النافذة الموحدة عبر تحديد الصلاحيات المطلوبة من الجهات التي تضم ممثلين عنها والتي من خلالها تتحدد المتطلبات والصلاحيات التي تمنحها الجهات الأعضاء في اللجنة إلى ممثلهم في النافذة الواحدة ويرفع رئيس المجلس تقريره السنوي عن أعمال اللجنة إلى المجلس ليقرر ما تم من إجراءات لتيسير وتسيير الاعمال وما صادفها من معوقات وأسبابها وسوائل معالجتها. على أن يقوم المجلس بتضمين هذا التقرير من ضمن التقرير السنوي الذي يرفعه المجلس إلى مجلس الوزراء.

● المادة 16: تنشأ في الهيئة وحدة إدارية تسمى وحدة النافذة الموحدة تضم موظفين مفوضين من الجهات الحكومية ذات الصلة بإجراءات ترخيص وممارسة العمل الصناعي والحرفي فيما يحقق إنجاز البت في المعاملات في حدود المدد المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية. يضع المجلس الأسس والقواعد اللازمة لتحديد الجهات الحكومية ذات الصلة وكيفية الاستعانة بموظفيها والتنسيق بينها وبين الهيئة. مادة 26: تشجع الهيئة على تمويل المشاريع الصناعية وتشغيلها وصيانتها في المناطق البعيدة المراد تنميتها في حالة عدم تقدم المطورين والمشغلين بعروض للاستثمار مع المؤسسات المالية بما في



تعديلات قانون الصناعة تهدف الى تشجيع الصناعة المحلية وتذليل العقبات

5- منح الرخص للمستثمرين والمطورين والمشفلين للمدن أو المناطق الصناعية المحددة وفقاً لهذا القانون ولائحته التنفيذية. 6- الرقابة على أداء المطورين والمشغلين بما يضمن التزامهم بشروط عقد التطوير والتشغيل أو أحدهما والتأكد من تنفيذ كل الأحكام والتعليمات. 7- إنشاء المدن أو المناطق الصناعية المحددة وإدارتها وتشغيلها وصيانتها في المناطق البعيدة المراد تنميتها في حالة عدم تقدم المطورين والمشغلين بعروض للاستثمار مع المؤسسات المالية بما في

8- التنسيق مع جهاز حماية المنافسة ومنع الاحتكار بما يكفل تشجيع المنافسة بين الصناعيين. 9- السعي نحو التكامل الصناعي لدول مجلس التعاون الخليجي. 10- تشجيع القطاع الخاص على تطوير أو تشغيل المدن أو المناطق الصناعية المحددة. 11- توعية أصحاب المشاريع الصناعية والحرفية وتطويرها وإدارتها وصيانتها وتشغيلها. 12- تنمية وتشجيع الحرف الصناعية. مادة 6: وضع خطة للتنمية الصناعية في إطار الخطة العامة للدولة تتضمن تحديداً

8- التنسيق مع جهاز حماية المنافسة ومنع الاحتكار بما يكفل تشجيع المنافسة بين الصناعيين. 9- السعي نحو التكامل الصناعي لدول مجلس التعاون الخليجي. 10- تشجيع القطاع الخاص على تطوير أو تشغيل المدن أو المناطق الصناعية المحددة. 11- توعية أصحاب المشاريع الصناعية والحرفية وتطويرها وإدارتها وصيانتها وتشغيلها. 12- تنمية وتشجيع الحرف الصناعية. مادة 6: وضع خطة للتنمية الصناعية في إطار الخطة العامة للدولة تتضمن تحديداً

الهيئة تمنح مزايا وإعفاءات كلية وجزئية للمشروعات الصناعية

إنشاء النافذة الموحدة ومنح المنتج الوطني الأولوية أبرز التعديلات

المقترح تضمن تعديلات جوهرية ليطمأنى مع التطورات الصناعية الجديدة

التعديلات في إطار تنفيذ الخطة الإستراتيجية الصناعية للكويت حتى 2035

تخطيط وتجهيز البنية التحتية الأساسية للمناطق الصناعية والحرفية

لجنة لتيسير الأعمال هدفها تذليل معوقات القطاع الصناعي

المحور الاقتصادي

في إطار تنفيذ مشروع الخطة الاستراتيجية الصناعية الوطنية للكويت حتى عام 2035، رفعت الهيئة العامة للصناعة مقترح تعديل قانون الصناعة الى مجلس الأمة حتى يتم البت فيه خلال دور الانعقاد المقبل. وحصلت «الأنباء» على نسخة من القانون السذي تضمن بعض التعديلات الجوهرية على القانون حتى يتماشى مع التطورات الصناعية الجديدة خصوصاً مع وجود رغبة سامية في تنوع مصادر الدخل عن طريق تشجيع القطاعات الإنتاجية وعلى رأسها الصناعة. ومن أهم البنود الجديدة الواردة في مقترح القانون ما نصير اليه المادة 16 بخصوص إنشاء وحدة إدارية تسمى وحدة النافذة الموحدة تضم موظفين مفوضين من الجهات الحكومية ذات الصلة بإجراءات ترخيص وممارسة العمل الصناعي والحرفي فيما يحقق إنجاز البت في المعاملات في حدود المدد المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية، إضافة الى ذلك، فقد حدد مقترح القانون من خلال المادة 43 أولويات الحصول على المزايا والإعفاءات للمشاريع والصناعات مثل تلك التي تنتج سلعاً للاستهلاك المحلي تحل محل السلع الأجنبية أو تنافسها والمشروعات التي تنتج سلعاً للتصدير والصناعات التي تقوم على استغلال وتطوير الموارد الطبيعية المتوافرة في دول مجلس التعاون. إضافة الى الصناعات التي تساهم في تحقيق التكامل الصناعي الخليجي والمشروعات التي تعمل على حماية البيئة والمشروعات التي تؤدي الى تطوير وتوطيد التقنية.

وفيما يلي التفاصيل: ● الفصل الثاني إدارة الهيئة العامة للصناعة. مادة 5: 1- العمل على ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة بالأنشطة الصناعية بما يتوافق مع القوانين والنظم والقرارات والتعليمات. 2- تطوير الصناعات القائمة وتوفير وسائل الحماية لها بما يكفل لها الاستمرارية. 3- تنوع مصادر الدخل القومي.

4- تشجيع توظيف العمالة الوطنية. 5- تشجيع الصناعات الصديقة للبيئة وضمان استخدام الصناعات القائمة على وسائل حماية البيئة في اطار أعمالها. 6- تشجيع الصناعات ذات الصلة بالنفط بما يكفل تطوير الاستفادة متعددة الأوجه من المصدر الرئيسي لدخل الدولة. 7- التنسيق مع الهيئات والأجهزة الرسمية في الدولة لتوجيه الصناعة بما يخدم توفير المنتجات والسلع الاستراتيجية للدولة.

4- تشجيع توظيف العمالة الوطنية. 5- تشجيع الصناعات الصديقة للبيئة وضمان استخدام الصناعات القائمة على وسائل حماية البيئة في اطار أعمالها. 6- تشجيع الصناعات ذات الصلة بالنفط بما يكفل تطوير الاستفادة متعددة الأوجه من المصدر الرئيسي لدخل الدولة. 7- التنسيق مع الهيئات والأجهزة الرسمية في الدولة لتوجيه الصناعة بما يخدم توفير المنتجات والسلع الاستراتيجية للدولة.



دعم الطاقة بالكويت يشكل 75.2% من الناتج المحلي وهو الأعلى على مستوى المنطقة

## في دراسة لـ الصندوق نشرها «الأنباء» حول أصلاح أسعار الطاقة بالكويت «صندوق النقد» لـ الكويت: أصحاب الدخل المرتفع.. الأكثر استفادة من انخفاض أسعار الوقود!

محمود فاروق

الاسعار في دول مجلس التعاون الخليجي بـ 20% و 6% على التوالي. وتعد تعريفة اسعار الكهرباء في الكويت منخفضة جداً حيث تبلغ بـ 2 فلس للكيلوواط مقابل تكلفة إنتاج تبلغ 41,43 فلساً للكيلوواط، بمعنى آخر يجب رفع تعريفة الكهرباء 20 مرة لتغطي تكلفة إنتاجها.

### اسعار الطاقة

وتكلف أسعار الطاقة الحالية مبالغ طائلة على الموازنة بلغت قيمتها 3 مليارات دينار في عام 2014، أو ما يشكل 6,3% من الناتج المحلي الإجمالي، منها 15% تنفق على دعم المنتجات النفطية، وخلال عام 2015 قدرت ميزانية الدعم على منتجات الطاقة بحوالي 2 مليار دينار، بانخفاض قدره 34% عن العام 2014، إلا أنها مازالت تشكل 5,2% من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة كبيرة.

### نصيب الفرد

وسجلت دولة الكويت المركز السادس عالمياً لنصيب الفرد من استهلاك الطاقة ضمن عينة مكونة من 67 دولة يعتبر ضمن الأعلى عالمياً مما يشير إلى أن استهلاك الطاقة في دولة الكويت يعد مرتفعاً، بالإضافة إلى أن هذا الاستهلاك ينمو بصورة كبيرة ومتسارعة مقارنة بدول لها متوسط دخل فرد يساوي أو يفوق متوسط دخل الفرد في الكويت، بحيث ارتفع استهلاك الطاقة في الكويت بمتوسط 0,9% سنوياً خلال الـ 40 سنة الماضية، في حين انخفض استهلاك الطاقة بالدول المتقدمة مثل

ذكرت دراسة لصندوق النقد الدولي حول إصلاح أسعار الطاقة في الكويت حصلت «الأنباء» على نسخة منها أن أسعار الطاقة في الكويت تعتبر منخفضة مقارنة بالقيم العالمية ومن انخفاض الأسعار العالمية للبحرول ومشتقاته لتعزيز الجهود نحو إعادة إصلاح أسعار الطاقة المحلية، ومن الجدير بالذكر أن إعادة تسعير الطاقة على المدى الطويل ستعود بالنفع العام على عوائد الموازنة وبالتالي سيحسن من الأداء الاقتصادي للدولة.

### تحديات كبيرة

وتعتبر سياسة أسعار الطاقة المنخفضة والنمو الاقتصادي الذي شهته الدولة في السنوات الأخيرة محفز للاستهلاك المحلي غير الرشيد للطاقة وبما في ذلك المشتقات النفطية والكهرباء والغاز، وبالتالي فإن استمرار على هذا الاستهلاك سيقلل مصادر الدخل المتوفرة للأجيال القادمة وسيولد تحديات بيئية كبيرة للدولة كما يشكل عبئاً كبيراً على الموازنة.

### منتجات الطاقة

وسعدت أسعار الجازولين والديزل في الكويت بنسبة 66% و 41% على التوالي أقل من أسعارها في الولايات المتحدة في نهاية يوليو 2015، وهي أيضاً تعتبر أقل من متوسط